

المصدر :

التاريخ :

الاتفاقية - الاعتراف - الاحتفال : محاولة للفهم

عندما توقع البعض بداية النهاية المؤكدة لرحلة المنظمة - نحو القتل والانهايار

ومن المفهوم ضمناً ان الاستقلالات والاحتجاجات والانتقادات لم تحي كلها تعبيراً عن موقف وطني لأصحابها، يتوخى مصلحة القضية والشعب الفلسطيني. فهناك الاعتبارات «المصلحية» الشخصية. وهناك أيضاً الاعتبارات الأخرى كالمزايدات وغيرها. وهناك - وهذا هو الأهم - محاولة ركوب موجة الاستياء الشعبي لتجويرها في اتجاه المصالح الذاتية لأصحابها

في خضم ذلك كله تساءل الشعب الفلسطيني في الداخل وفي المهجر لم يتفق شعب في العالم كله تحت الاحتلال. حتى ناميبيا وأريتريا تحررتا. فلماذا تظل فلسطين الاستثناء الوحيد؟. وإلى متى تستمر رحلة المعاناة والعذاب والحرمان لأولئك الذين يعيشون في أجواء اليأس والاحباط والانكسار؟. وحيث ترتفع نسبة البطالة في معسكرات غزة للاجئين إلى ٤٠٪. وحيث لم يتفق أحد من أبناء الأراضي المحتلة إلا واعتقل أو عذب أو فقد قريباً له في معارك الشوارع التي لانهاية له.

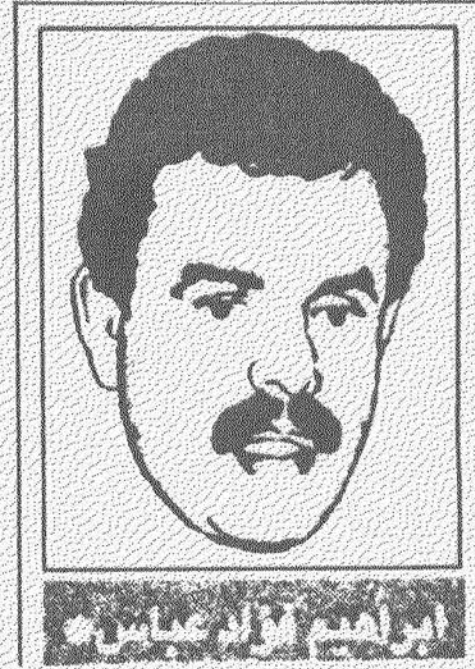
وينبغي أن نقف طويلاً امام ما نشرته صحيفة «الفاينشيال تايمز» في عدد الأربعاء ١٩/٩/٩٣ طبقاً لاستفتاء أجرى في اليوم السابق في الأراضي المحتلة - أن ٧٤٪ من الفلسطينيين يؤيدون اتفاق «غزة- أريحا- أولاء». ولنا أن نتساءل ماذا تعني تلك النتيجة؟. ان ذلك يعني باختصار أن الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني يفضلون سلاماً يخلصهم من مسلسل المعاناة، التي لا يشعر بها الآخرون - على القتل والتشريد والاعتقال بالمجان، في الوقت الذي تستثمر فيه معاناتهم لصالح أطراف ثالثة!

ديمقراطية القتل!

وينبغي أن ندرك ان هنالك وعلى المستويات الشعبية والحزبية - معارضين للاتفاق. سواء في الأراضي المحتلة، او في اسرائيل نفسها، وقد نتفهم دوافع ومبررات هذا الاعتراض من قبل الحائسين، فعلى سبيل المثال، نعرف ان الليكوديين والاحزاب الدينية المتشددة في اسرائيل تجد في الاتفاق اكبر نكسة - في نظرهم - لاسرائيل ومشاريعها على المدى الطويل «اسرائيل الكبرى»، وخططها الاستيطانية على كامل الأراضي المحتلة، ونعرف أيضاً ان للرايكالين الفلسطينيين وجهات نظر وارتباطات

■ يستطيع المرء ان يلخص ما حدث

في الاسام الغليظة الناصبة من أحداث دراماتيكية لاتخلو من إثارة. ولم تكن في الحسبان - بالمقولة الشهيرة - «ليس بالامكان أبدع مما كان». وقبل ان نطرح تفسيراً منطقياً لما حدث، وما يمكن ان يحدث لاحقاً، على ضوء تلك المقولة ينبغي التذكير بأن قبيلة «عزة - أريحا - أولاء» وما أعقبها من اصداء مدوية لاتزال تتردد حتى الآن. سبقها أحداث تراخيدية أعطت الانطباع بأن «المنظمة» في طريقها إلى التفكك والانهايار. فمن استقالة الشيخ عبد الحميد السايح، وتخلي ابراهيم الصوص عن منصبه في باريس وهويته الفلسطينية، ثم استقالة الفرسان الثلاثة «الحسيني - عشراوي - عريقات».. والتراجع عنها بعد فترة قليلة. ثم استقالة شاعر الثورة المدلل محمود درويش، وتحميد شفيق الحوت لعضويته في اللجنة التنفيذية، وموافق ذلك كله وأعقبه من سلسلة الانتقادات الحادة والاذعة التي اطلقها الصورياني والهوراني وقائد قوات فتح في لبنان، والمنظمات العشر، والكتائب الفلسطينية العشرة، كتاب بيقوسيا وباريس سابقاً، ومظاهرات الاحتجاج ضد المنظمة في عمان وبغروت وصيدا بعد انقطاع رواتب العاملين من الكوادر وأسر الشهداء لمدد تتراوح بين شهرين وأربعة اشهر. وترددت الأنباء عن بيع المنظمة لعقاراتها وبعض مقار سفاراتها في الخارج بسبب ماتهنيه من عجز مالي. الخ. وموافق ذلك كله من تداخل في الأدوار بين قيادات الصف الأول والثاني في المنظمة من جهة، وبين هذه القيادات وقيادات الداخل من جهة أخرى. كل ذلك أعطى الإيحاء للمراقبين بأن المنظمة تقترب من مرحلة النهاية بعد رحلة ثلاثين عاماً من الكفاح المسلح، والارهاب والمذابح، والاعتقالات، والاعتقالات المضادة، والأفراح والعذاب والشتات، والانتصارات الصغيرة والهزائم الكبيرة، والاختفاء المميته، والمؤامرات والمقامرات والمراهبات الخاسرة، والتحالفات الوهمية، والبرجماتية المكشوفة، والمشاريع والمبادرات السياسية والاقتصادية التي يصعب حصرها. لينتهي ذلك كله بحالة من الفوضى على ساحة العمل الفلسطيني. وهي تلك الحالة التي وصلت إلى ذروتها في الاسبوع الثاني من الشهر الماضي «أغسطس».



وتحالفات خاصة بهم. تدفعهم الى الرفض والتهديد بسف الاتفاق. سواء باسلوب التصفية الجسدية «الاعتقالات» او بمحاولة فرض حالة من الفوضى والفرع في الشارع الفلسطيني

كذلك نفهم ايضا ان سكان الضفة قد لا يؤيدون المشروع من منطلق مبدأ «ايش معنى» اي لمساذا غرة أولا وليس الضفة أولا او معاً» ونعرف ايضا ان نسبة كبيرة من الفلسطينيين حاملو الجوازات الاردنية يتخوفون من المشروع ويتساءلون عن مستقبلهم ومستقبل هوياتهم في ظل الترتيبات التي ستعقب اقامة كيان فلسطيني جديد في القطاع واريحا

على الحساب الأخير. اثبتت استطلاعات الرأي ان ٦٠ من الاسرائيليين ابدت موافقتها على الاتفاقية والاعتراف بالمنظمة. وينبغي التذكير هنا ان هذا الاعتراف جاء متأخرا خمسة اعوام. ذلك انه على اثر اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني «دورة ١٩٨٨»

وموافقة المنظمة على الشروط الامريكية لبدء الحوار معها- أظهرت استطلاعات الرأي في ذلك الوقت ان ٥٤٪ من الاسرائيليين يبدون رغبتهم في التفاوض مع المنظمة في مقابل ٤٤٪ عارضوا ذلك «الجاردنيان عبيد» ١٢/٢٤ ١٩٨٨

ولاشك ان رأي الطرفين. على المستوى الشعبي - يعبر عن الرغبة في وقف حالة الحرب المستمرة مع العرب والفلسطينيين. والتي ظلت مستقرة طيلة اكثر من اربعين عاما دون ان ينح أي من الطرفين في تحقيق اهدافه. فلا العرب استطاعوا رمي اسرائيل في البحر. ولا اسرائيل تمكنت من تحقيق حلمها الصهيوني باقسام اسرائيل الكبرى لا الفلسطينيين تمكنوا من تحرير شبر واحد من التراب الفلسطيني بالكفاح المسلح وغير المسلح. ولا تحققت امية رابين بان يصحو ذات صباح ليجد غزة وقد اختفت تحت سطح البحر

بظل هنالك احتمال يفترضه بعض المراقبين من امكانية تدهور الموقف في القطاع الى درجة اندلاع حرب اهلية فيه. ويعتقد البعض ان ذلك الافتراض غير صحيح. مع عدم استبعاده نهائيا- لسبب واحد فقط. وهو ان تحول الانتفاضة الى شن حرب ضد «الاهل» لايسير وفق منطق الاصحاء عقليا. بمعنى انه اذا انسحبت اسرائيل من غزة واريحا. وأقيمت على تلك الاراضي سلطة وطنية فلسطينية. فمن المستبعد ان تستمر الانتفاضة ضد تلك السلطة. لان الشعب يفهم بالمنطق ان الانتفاضة ضد المحتل. والفلسطينيون في موقع السلطة الوطنية لايمكن ان يوصفوا بانهم محتلون

دعونا نفهم أولا!

وينبغي الاقرار بان «المرونة» التي ابدتها حكومة رابين مؤخرا لم تات حبا في السلام. ولان اجل سواد عيون عرفات. ولكنها جاءت نتيجة عدة اعتبارات

فتزايد حدة المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة والتي وصلت الى الدروة في شهر مارس الماضي «أودت بحياة خمسة عشر اسرائيليا». اظهرت لرابين صعوبة الاستمرار في احتلال الاراضي العربية. والاستمرار في انتهاج سياسة العنف والارهاب

المترايدة للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، دون أن تلوح أية مؤشرات لامكانية الخروج من وضع «اللا حل»، وإنما جاء أيضا في غياب «الحل الآخر الممكن أو البديل»، واستنادا إلى عدة عوامل واعتبارات

فانهيار الاتحاد السوفيتي بدر آمال القيادة الفلسطينية في الاستناد على حليف قوي يمكن الوثوق به في معركة طويلة الأمد، تتطلب دعما سياسيا وعسكريا متواصلا

وخطأ التصور الذي وقعت فيه بعض قيادات المنظمة، عندما وجدت في المراهنة على سقوط بوش في الانتخابات الرئاسية شفاء لما في صدورهما من غل على الرجل، فوجدت أن كليبتون الذي فاز في هذه الانتخابات متعاطفا أيضا مع إسرائيل، وانهيار قوة العراق العسكرية أثر تحرير الكويت من جريمة صدام حسين بدر أمل «المنظمة» بالخيار العسكري كحل للقضية كما أن موقف المنظمة المنحاز للعراق بدون حق أثناء أزمة الخليج لم يأخذ في حسابه الدعم المادي السخي الذي كانت تتلقاه من دول الخليج وبعد انتهاء الأزمة وتحرير الكويت حرمت حتى من الدعم العراقي

وكان انهيار المنظمة التدريجي يقابله صعود في تيار المنظمات الراديكالية في الأراضي المحتلة، مما استوجب من المنظمة المبادرة للقيام بخطوة انقاذية لتضع حدا لهذا التدهور في شعبيتها، وهو ذات السبب الذي جعل حكومة رابين تقبل بالاتفاق مع المنظمة

أما الولايات المتحدة، فقد عجزت عن العثور على قيادة بديلة للمنظمة، فرهان واشنطن على فيصل الحسيني لم ينجح لعدة اعتبارات لاداعي ذكرها هنا

أضواء على الاتفاقية
تتلخص الاتفاقية الاسرائيلية

ضد الفلسطينيين، وأنه لابد من التوصل إلى حل لإخراج إسرائيل من هذا المازق، ولقد كان إغلاق القطاع أثر أحداث ذلك الشهر، إشارة واضحة إلى نية إسرائيل التخلي عنه في أقرب فرصة مواتية، وذلك بسبب تكلفته الأمنية الباهظة

واسحق رابين الذي وصفته «النيويورك» (عدد ٩٣/٩/١٢) بأخصائي سحق الجماهير الفلسطينية - أراد أن يظهر مؤخرا بمظهر صانع السلام، وإذا ما تذكرنا أنه وراء الانتصارات التي حققتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧، لعرفنا أن الرجل يريد أن يترك منصبه ليتفوق على بن حوريون وجولداماير في ميدان الحرب ضد العرب، وعلى بيغن، في ميدان السلام، اتفاقية كامب دافيد، وليجمع في لقب واحد ما عجز هؤلاء عن جمعه معا وليصبح «رابين بطل الحرب والسلام»

واسحاق رابين، مثله مثل عرفات - كلاهما أدرك أنه ما لم يتحقق السلام الآن، فسيتم خلعهما بلا رحمة، خاصة إذا ما تذكرنا أن حكومة رابين أقامت ائتلافها الحكومي في العام الماضي تحت شعار «الأرض مقابل السلام»، وإذا ما تذكرنا أيضا أحداث شهر أغسطس بالنسبة لعرفات، والتي كادت أن تطيح به من جانب آخر، فإن الموقف الفلسطيني جاء نتيجة عدة اعتبارات لا يمكن تجاهلها، هذه الاعتبارات لا تتعلق فقط بالمعاناة والتضحيات

الاحتفال

ولابد وأن كل من شاهد الاحتفال، قد لاحظ أن حدث التوقيع يعتبر أحد أبرز أحداث القرن العشرين. ولا يقل في أهميته وتأثيراته المتوقعة عن سقوط حدار برلين الذي أعطى إشارة البدء لثورة التغيرات المتسارعة التي أخذت تتوالى على مسرح الأحداث الدولية بعد ذلك. ومعلوم أن هنالك - كالعادة، ودائما في مثل هذه الأحداث الهامة والمصيرية - من يعارض ومن يوافق، ومن سيحاول إحضار هذه المسيرة، ومن سيحاول دعمها حتى يحقق الغاية منها. لكن في كل الأحوال أن الأوان لكي يتم التعامل مع مثل هذه الأحداث من منطلق ديمقراطي وحضاري، بمعنى أن الأقلية ينبغي أن تدعى لرأي الأغلبية، ولا تحاول فرض رأيها بالقوة أو القتل أو الإرهاب أو التخريب.

وهناك اعتقاد سائد لدى العديد من فئات الشعب الفلسطيني أن الشعب الفلسطيني لم يعد يطبق الاستمرار في العيش يتيمًا من الوطن، وطن بأرض وعلم وسيادة، وأنه مالم يتوفر له هذا الوطن ستستمر رحلة عذابه ومعاناته وتكرار حقوقه وانتهاك كرامته وإنسانيته.

وبقي القول أن القيادة الفلسطينية مطالبة اليوم بتوفير سبل تحقيق الرفاهية للفلسطينيين بالتخفيف عنهم، والتقليل من القيود التي تتيج لهم - في أقل الظروف - زيارة الوطن العائد.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا ماذا لو رفض الفلسطينيون خيار السلام؟

سؤال مطروح أمام كل من عارض «الاتفاقية» بشرط أن يكون لديه الحد الأدنى من القدرة على التحليل، وقدر معقول من المنطق والواقعية.

* كاتب سياسي

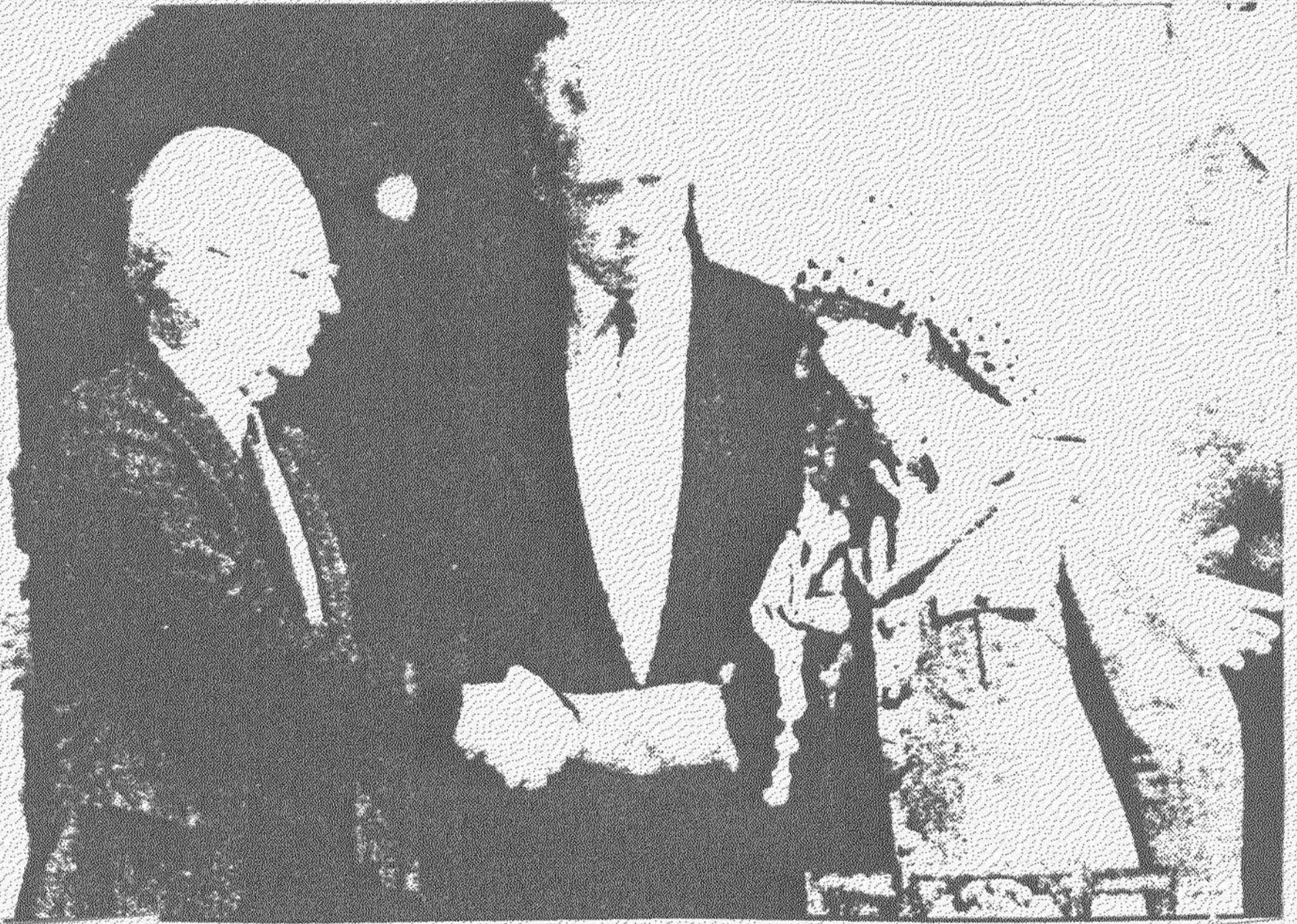
الفلسطينية بنسودها السبعة عشر وملاحقها الأربعة، والتي تم التوقيع عليها من قبل وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز وعضو اللجنة التنفيذية في المنظمة محمود عباس «أبو مازن» يوم الاثنين الماضي في احتفال كبير في البيت الأبيض وبشهادة وزير خارجية الولايات المتحدة وروسيا - بالنقاط التالية

١- الاعتراف المتبادل والمترام بين المنظمة واسرائيل سيتمح للفلسطينيين تسلم قطاع غزة وأريحا «أولا»، حيث يطلق على هاتين المنطقتين إجراءات الفترة النهائية، وحيث من المنتظر انسحاب القوات الاسرائيلية من هاتين المنطقتين في موعد أقصاه أربعة أشهر من توقيع الاتفاقية، وذلك كجزء من التسوية الشاملة المستندة على أساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٢٢٨، والتي تعني الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧.

٢- تحري انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف دولي في هاتين المنطقتين في غضون تسعة أشهر لانتخاب مجلس فلسطيني يتولى اعباء الحكم الذاتي في غزة وأريحا، وسيتولى المجلس المسؤولية الكاملة عن الحكم فيما يتترك لاسرائيل مسؤولية أمنها الخارجي فقط.

٣- في غضون عامين من التوقيع - تبدأ اسرائيل والمنظمة المفاوضات حول مستقبل القدس، ومصير المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة الى ديارهم.

وستتيح الاتفاقية طريقا آمنا للعبور بين أريحا والقطاع، كما سيتوفر لها مشروع «مارشال» خاص بتمويل من البنك الدولي والعديد من دول العالم لاعطاء الكيان الوليد دفعة اقتصادية تمكنه من الوقوف على قدميه.



اتفاقية السلام .. خطوة على طريق الحل الشامل